مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

مفهوم الحكم النحوي وأنواعه وعناية النحويين به

إيمان أحمد عثمان– جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

المستخلص:

ناقش البحث موضوع مفهوم الحكم النحوي وأنواعه وعناية النحويين به "وتتبين أهمية هذا البحث في أنه يتيح معرفة جهود علماء النحو في التعريف بالحكم النحوي والقضايا النحوية المتعلقة به وتمثلت مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال التالي ما جهود النحويين وعنايتهم بدراسة الحكم النحوي ؟ سعى البحث لتحقيق عدة أهداف منها الوقوف على الحكم النحوي عند النحويين والتعريف بعنايتهم بأحكام النحو واعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي ومن أهم نتائج البحث عرّف النحويون الحكم النحوي بأنه كل ما يثبت للكلمة أو التركيب من بناء أو إعراب ، أو تقديم أو تأخير أو غير ذلك مما يجعله جارياً على سمت كلام العرب واتخذ النحاة في تصنيف الأحكام وتعيين مصطلحاتها تتبع الظواهر اللغوية ومنهج ً الاستقراء وجمع المتشابهات وملاحظة اختلاف الجزئيات ثم تصنيف الأحكام في ضوء المادة المروية المجموعة إلى أحكام بعضها يرتبط بالكم وأخرى ترتبط بالنوع وينقسم الحكم النحوي إلى: واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء ، ومن توصيات البحث ضرورة العناية بالدراسات المتعلقة بالأحكام النحوية ودراسة جهود الأئمة السابقيين في هذا الجانب والعناية بإفراد أنواع الحكم النحوي بدراسة علمية ومنهجية مفصلة .

Abstract

The paper has tackled the concept of government and binding an its types as well as the grammarians' concern with it. The study is significance since its allows researchers to know the grammarians' efforts in defining government and binding and grammar-related topics. The statement of the problem tends to answer this question: What is the grammarians' efforts and concern with the studying government and binding? The paper seeks to arrive at many objectives most noticeably is to investigate government and binding according to the grammarians and to highlight their concern with field. The researcher has adopted descriptive and historical approach. The paper has concluded that government and binding is defined as any rule that affirms the syntax and construction or a word, anastrophe or anything that goes in line with Arabic wording. In classifying the ruling and determining their terminologies, the grammarians have traced the linguistic phenomena by using inductive approach, and collecting the analogies and noting the differences, then classification the ruling according to the narrated materials grouped either qualitatively or quantitatively or types, The government and binding is divided into binding, forbidden, good, against the former and acceptable. The research has recommended that studies on government and binding should be given priority. The researcher has necessitated placing emphasis on the studies by the predecessors and that the types of grammatical ruling should be given deep and elaborate studies.

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

مقدمة :

نشأ النحو أول أمره صغيراً، شأن كل كائن، فوضع أبو الأسود منه ما أدركه عقله، ونفذ إليه تفكيره، ثم أقره الإمام على ما وضعه وأشار عليه أن يقتفيه، فقام بما عهد إليه خير قيام، ولم يهتد بحث العلماء إلى يقين فيما وضعه أبو الأسود أولا على ما سلف تفصيلا، وكانت هذه النهضة الميمونة بالبصرة التي كان في أهلها ميل بالطبيعة إلى الاستفادة من هذا الفن اتقاء لوباء اللحن الذاري بصاحبه وخاصة الموالي الذين كانوا أحوج الناس حينذاك إلى تلقي هذا العلم رغبة منهم في تقويم لسانهم وتخليصه من رطانة العجمة، وحبا في معرفة لغة الدين الذي اعتنقوه، وطمعا في رفع قدرهم بين العرب، فصدقت عزيمتهم في دراسته والتزيد منه، وما انفكوا جادين فيه بعدئذ حتى نبغ منهم كثير قاموا بأوفى قسط في هذا العلم، وقادوا حركته العلمية ، وتتناول الباحثة في هذا البحث موضوع : " مفهوم الحكم النحوي وأنواعه وعناية النحويين به " .

المبحث الأول : مفهوم الحكم النحو في اللغة والاصطلاح

أورد ابن فارس في مادة (حكم) (ابن فارِس ، معجم مقاييس اللغة ، 1423 هـ ، ج2ض73) : الحاء والكاف والميم أصل واحد، وهو المنع ، وأول ذلك الحكم، وهو المنع من الظلم ، وسميت حكمة الدابة لأنها تمنعها يقال حكمت الدابة وأحكمتها ، ويقال: حكمت السفيه وأحكمته، إذا أخذت على يديه ، قال جرير (جرير ، الديوان ، ج1ص466) :

أبني حنيفة أحكموا سفهاءكم ... أني أخاف عليكم أن أغضبا

والحكمة هذا قياسها، لأنها تمنع من الجهل ، وتقول: حكمت فلانا تحكيما منعته عما يريد ، وحكم فلان في كذا، إذا جعل أمره إليه ، والمحكم: المجرب المنسوب إلى الحكمة وهم قوم حكموا مخيرين بين القتل والثبات على الإسلام وبين الكفر، فاختاروا الثبات على الإسلام مع القتل، فسموا المحكمين (ابن فارِس ، معجم مقاييس اللغة ، 1423 هـ ، ج2ض73) .

أما الحكم في الاصطلاح فقد عرفه الجرجاني بقوله: " الحكم إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً فخرج بهذا ما ليس بحكم كالنسبة التقييدية " (الجرجاني ، التعريفات ، 1405هـ ، ص 123) .

وقال الراغب الأصفهاني : " الحكم بالشيء: أن تقضي بأنه كذا، أو ليس بكذا، سواء ألزمت ذلك غيره أو لم تلزمه، قال تعالى: { وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل } (النساء ، 58) ، وقال جلّ شأنه : { يحكم به ذوا عدل منكم } (المائدة ، 95) ، ويقال: حاكم وحكام لمن يحكم بين الناس " (الراغب الأصفهاني ، المفردات ، ص 248).

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

الحكم النحوي عند النحويين:

استعمل أبو حيان الأندلسي مصطلح أحكام النحو في وصفه لكتاب "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" حيث قال : " "أبدع كتاب في فنه ألف، وأجمع موضوع في الأحكام النحوية صنف" (أبو حيان ، التذييل ، ج1ص6) .

وقرأ ابن مالك ألفية ابن معط فراقت في عينه، وأعجب بها، ولعله لم يشاهد فيها كل ما كان يحب أن يراه، فعارضها بأرجوزته "الكافية الشافية" لتكون أعم منها وأشمل، محتوية على ما فات ابن معط من أحكام النحو وأسراره، منظمة الأبواب، سهلة الاستيعاب، يحتاج إليها الأساتذة والطلاب (ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ج1ص40).

وورد في باب [المنادى المضاف إلى ياء المتكلم] : وحكمه في الإعراب النصب، كالمضاف إلى غيرها من ظاهر أو ضمير، والتبويب ليس لما يتعلق بإعرابه، وإنما هو لبيان اختلاف أحوال الياء، أو ما أبدل منها، وذلك من أحكام اللغة، لا من أحكام النحو (برهان الدين ، إرشاد السالك ، 1373 هـ ، ج2ص681).

وجاء في شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : " هذا آخر ما تضمنته هذه الأرجوزة من علم أحكام النحو" (بدر الدين ، شرح ابن الناظم ، 1420 هـ ، ص 620) .

وجاء في المقاصد الشافية : " الفصل الذي افتتح به باب التصغير، لا أنه يعني كل ما خالف جميع ما ذكر في البابين من أولهما إلى آخرهما؛ لأنه لو عنى ذلك لكان فاسداً؛ لأنا نعلم قطعاً أنه إنما ذكر من أحكام التكسير وقياساته ما هو الأشهر والمحتاج إليه، وكذلك في باب التصغير لم يورد فيه من الأحكام إلا جملاً ضرورية على مقدار ما نصب إليه نفسه في هذا المختصر إذ لم يقصد فيه استيفاء أحكام النحو" (أبو إسحاق الشاطبي ، المقاصد الشافية ، 1428 هـ ، ج7ص294) .

كما تمت الإشارة للحكم عند النحويين في تعريف الإسناد حيث قالوا : " الإسناد هو الحكم بشيء، كالحكم على زهير بالاجتهاد في قولك "زهير مجتهد" ، والمحكوم به يسمى "مسندا". والمحكوم عليه يسمى "مسندا إليه" ، فالمسند ما حكمت به على شيء ، والمسند إليه ما حكمت عليه بشيء" (الغلاييني ، جامع الدروس العربية ، 1414 هـ ، ج1ص13) .

ويعرّف العلماء الحكم النحوي بأنه : " كل ما يثبت للكلمة أو التركيب من بناء أو إعراب ، أو تقديم أو تأخير أو غير ذلك مما يجعله جارياً على سمت كلام العرب " (الغلاييني ، جامع الدروس العربية ، 1414 هـ ، ج1ص14) .

وترى الباحثة أن الأحكام النحوية ما هي إلا نتاج استقراء كلام العرب وتتبع لنصوص اللغة التراثية التي تنتمي لعصور الاستشهاد وهذه الأحكام تتسم بالثبات غالباً إذ إنَّ الحكم مقترن باطراد ظاهرة ما ,ولقد اتخذ النحاة في تصنيف الأحكام وتعيين مصطلحاتها تتبع الظواهر اللغوية ومنهج الاستقراء وجمع المتشابهات وملاحظة اختلاف الجزئيات ثم تصنيف الأحكام في ضوء المادة المروية المجموعة إلى أحكام بعضها يرتبط بالكم وأخرى ترتبط بالنوع .

المبحث الثاني : أنواع الحكم النحوي وبيان عناية العلماء به

ينقسم الحكم النحوي إلى: واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء ، فالأقسام ستة (جلال الدين السيوطي ، الاقتراح ، 1409هـ ، ص 47) .

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

فالواجب: كرفع الفاعل، وتأخره عن الفعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، وتنكير الحال والتمييز، وغير ذلك ، والممنوع كأضداد ذلك ، والحسن: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض ، والقبيح: كرفعه بعد شرط مضارع ، وخلاف الأولى: كتقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامه زيداً ، والجائز على السواء: كحذف المبتدأ، أو الخبر، أو إثباته حيث لا مانع من الحذف، ولا مقتضى له ، وقد اجتمعت الاقسام الستة في عمل الصفة المشبهة فإنها إما أن تكون بـ (أل) ، أو لا، ومعمولها إما مجرد، أو مقرون بـ (أل) أو إلى ضمير، أو إلى مضاف ضمير، أو إلى مجرد. فهذه اثنا عشر قسماً ، وعملها: إما رفع أو نصب، أو جر، فتلك ستة وثلاثون (جلال الدين السيوطي ، الاقتراح ، 1409هـ ، ص 48) .

أولاً : الحكم الواجب

قال العلماء : الحكم الواجب : كرفع الفاعل ونصب المفعول، أما رفع الفاعل؛ فلأنه عمدة إذ لا يستغنى عنه، والرفع لأنه أشرف علامات الإعراب جُعل علامة على العمد، ولكونه عمدة في الكلام جعل له الضمة أو ما ناب عنها، والضمة أقوى الحركات ، وأما نصب المفعول فالغرض إظهار الفرق بينه وبين الفاعل، ولم يعكسوا؛ لأن الفعل له فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فمنه من يتعدى إلى مفعول واحد، ومنه ما يتعدى إلى مفعولين، ومنه ما يتعدى إلى ثلاثة، وربما يتعدى إلى أكثر من ذلك، كتعديه أيضًا إلى ظرف الزمان، وإلى ظرف المكان، وإلى المفعول لأجله، وإلى الحال ... إلى آخره، والرفع أثقل والفتح أخف، فأعطوا الأقل الأثقل، والأكثر الأخف؛ ليكون ثقل الرفع موازيًا لقلة الفاعل، وتكون خفة النصب موازيةً لكثرة المفعول (كمال الدين الأنباري ، الإنصاف ، 1424هـ ، ج 2ص606).

والمراد بالفاعل: الفاعل الاصطلاحي، وهو كل اسم، أو ما في تأويله ذكرته بعد فعل، أو ما في تأويله، وأسندت ذلك الفعل أو ما في تأويله إليه؛ فلا يرد فاعل الصفة المشبهة، واسم الفاعل والمصدر، واسم المصدر، فإن فاعل هذه الأسماء العاملة عمل الفعل يجوز جرُّه بإضافته إليها ، نحو قولك: زيد حسن الوجه، وأصله : حسنٌ وجهه، وآلمني ضرب زيد عمرو، أي: أن يضرب زيد عمرو، وأحب عطاءك المعروف، أي: أن تعطي المعروف، فهذان الحكمان النحويان بالنسبة للفاعل والمفعول حكمان (الكرمى المقدسي ، دليل الطالبين ، 1430 هـ ، ص 81) .

ومن الأحكام الواجبة بالنسبة للفاعل أيضًا: تأخيره عن الفعل، فلا يجوز تقديم الفاعل على الفعل؛ لأن الفاعل تنزل منزلة الجزء من الفعل، ولذلك وجدناهم يسكنون لام الفعل الماضي إذ اتصل به ضمير من ضمائر الرفع المتحركة، وهي: تاء الفاعل، ونا الفاعلين، ونون النسوة مثل: أنا فهمت، ونحن فهمنا، وهنَّ فهمنَ؛ فالفعل الماضي الذي يستحق البناء على الفتح في الأصل سُكّن آخره؛ كراهة تتابع أربعة متحركات فيما يُعدُّ كالكلمة الواحدة، ولولا أنهم نزلوا ضمير الفاعل من الفعل هذه المنزلة ما تغيَّرت علامة بناء الفعل .

ووجدناهم كذلك يجعلون ثبوت النون في الأفعال الخمسة علامة للرفع، وحذفها علامة للنصب والجزم؛ لأنهم جعلوا الضمائر الثلاثة التي تتصل بالفعل المضارع –وهي ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة– بمنزلة جزء من هذه الأفعال فيقولون: هما يفهمان، وأنتما تفهمان، وهم يفهمون، وأنتم تفهمون، وأنت تفهمين، وعند إعراب ذلك نقول: إن كل ضمير من الثلاثة وقع فاعلًا، وإن الفعل مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، فنجد علامة الرفع تقع بعد

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

الضمير، ومن المعروف أن العلامة الإعرابية تكون في آخر الكلمة المعربة، ومعنى هذا أن الضمائر الثلاثة عُدَّت جزءًا من الفعل؛ فوقعت العلامة الإعرابية بعدها (شمس الدين الجَوجَري ، شرح شذور الذهب ، 1423هـ، ج1ص205).

ومن أمثلة الأحكام النحوية الواجبة أيضًا: جرُّ المضاف إليه، لأنه لما كانت الإضافة على معنى حرف من أحرف الجر الثلاثة –اللام، أو من، أو في– وحُذف حرف الجر قام المضاف مقامه؛ فعمل في المضاف إليه الجر كما يعمل حرف الجر، وذلك نحو: سرَّني علم خالد، أي: علم لخالد، وهذا خاتم فضة، أي: من فضة، وقوله تعالى: {تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ} (البقرة ، 226) ، أي: في أربعة أشهر (ابن مالك الطائي ، شرح التسهيل ، 1410هـ ، ج2ص244) .

ومن الأحكام النحوية الواجبة كذلك: تنكير الحال والتمييز، أما وجوب تنكير الحال فلأنها تجري مجرى الصفة للمصدر، فإذا قلت: جاء فلان راكبًا. دلَّ على مجيء موصوف بركوب، والمصدر نكرة، فكذلك وصفه وجب أن يكون نكرة، ولأن الغالب أيضًا كونها مشتقة مع كون صاحبها معرفة؛ فالتزم تنكيرها لئلا يُتوهَّم كونها نعتًا إذا كان صاحبها منصوبًا نحو: أحببت عمرًا قارئًا، وحمل غير المنصوب على المنصوب، أما وجوب كون التمييز نكرة فلأنه يُشبه الحال، وذلك أن كل واحد منهما يُذكر للبيان ورفع الإبهام، فهو يُبيّن ما قبله كما أن الحال كذلك، فلما أشبه الحال أُعطي حكمها في وجوب التنكير ، كما أن شرط التمييز أن يكون نكرة جنسًا مقدرًا بمن؛ لأنه واحد في معنى الجمع، فأنت إذا قلت: عندي عشرين درهمًا. معناه أن عندك عشرين من الدراهم، فقد دخله بهذا المعنى الاشتراك بين الدلالة على الإفراد والجمع، وما كان كذلك كان نكرة والممنوع كأضداد ذلك، فيمنع أن تنصب الفاعل إلا ما سُمع شاذًّا كما سبق بيانه، أو أن تجره بحرف أصلي (أبو العرفان الصبان ، حاشية الصبان ، 1417 هـ ، ج3ص55) .

وأما قول جمهور البصريين (الإسنوي المالكي ، الكافية في علم النحو ، 2010 م ص 49) : إن نحو قولنا في التعجب: أحسن بزيد. مثلًا الباء داخلة فيه على الفاعل، فإنهم يفسرون ذلك بأن الباء حرف جرّ غير أصلي، وما بعدها فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وأن أصل التركيب في هذا ونحوه: أحسن زيد أي: صار ذا حسن؛ فالهمزة الداخلة على الفعل تسمى همزة الصّيرورة كقولهم أغدّ البعير، أي: صار ذا غدة، والغدة هي طاعون الإبل؛ فالصيغة في الأصل كانت خبرية ماضوية، ثم غُيّرت إلى إنشاء التعجب، فغيرت الصيغة إلى الأمرية أي: إلى أحسن زيد؛ فقبح إسناد صيغة الأمر الاسم الظاهر، لأن صيغة الأمر لا ترفع الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل؛ ليصير في صورة المفعول به المجرور بالباء كامرر بزيد، ولم يتغيّر إعراب الاسم المتعجب منه. وقس على ما تقدَّم ما حكم عليه النحويون بالمنع من أضداد ما حكموا عليه بالوجوب (شمس الدين الجَوجَري ، شرح شذور الذهب ، 1423هـ، ج2ص730).

ثانياً : الحكم الممنوع

الحكم الممنوع كحذف الفاعل، فالرأي المشهور عنه أنه ممنوع، إلا في مواضع خاصة .

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

ثالثاً : الحكم الحسن

وهو كالحكم على رفع المضارع الواقع جوابًا وجزاءً لأداة شرط جازمة بعد شرط ماضٍ، وبيان ذلك: أن فعل الشرط إذا كان ماضيًا لفظًا أو معنًى –وهو المضارع المنفي بلم– وكانت الأداة جازمة؛ جاز لك رفع المضارع الواقع جوابًا وجزاءً، وهذا الرفع حسن؛ لأنه لمَّا لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضيًا ضعفت عن العمل في الجواب، وذلك نحو قولك: إن قام خالد يقوم عمرو، ونحو: إن لم يقم خالد يقوم عمرو (محمد عيد ، النحو المصفى ، ص 399) .

رابعاً : الحكم القبيح

الحكم القبيح : الرفع في أربع صور: أن يكون المعمول مجردًا، أو مضاف إلى مجرد؛ سواء كانت الصفة بأل أم بدونها، وذلك مثل: الحسن وجه، والحسن وجه أب، وحسن وجه، وحسن وجه أب، ووجه القبح بها خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظًا، وعلى قبحها فهي جائزة في الاستعمال؛ لوجود الضمير تقديرًا، والحسن فيها النصب أو الجر. والواجب النصب في صورتين: أن تكون الصفة بأل، والمعمول مجرد أو مضاف إلى مجرد نحو: الحسن وجهًا، والحسن وجه أب ،والجائز على السواء الأوجه الإعرابية الثلاثة في صورتين: أن تكون الصفة بأل والمعمول مقرون بها، أو مضاف إلى معرف بها نحو: الحسن الوجهُ، والوجهَ والوجهِ، والحسن وجه الأب، وجه الأب، وجه الأب بالأوجه الإعرابية الثلاثة (شمس الدين الجَوجَري ، شرح شذور الذهب ، 1423هـ، ج1ص107) .

خامساً : الحكم الجائز على السواء

كحذف المبتدأ أو الخبر، وإثباته ؛ حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضي له (ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، 1400 هـ ، ج2ص132) .

سادساً : الحكم بخلاف الأولى

خلاف الأولى الجرُّ في صورتين أن تكون الصفة مجردة من أل، والمعمول مضاف إلى ضمير الموصوف كحسن وجهه، أو مضاف إلى مضاف لضمير الموصوف كحسن وجه أبيه، والجر فيهما عدَّه سيبويه من الضرورات الشعرية (الجرجاويّ الأزهري ، شرح التصريح ، 1421هـ ، ج2ص53)، ومنعه المبرد في الشعر والنثر؛ لأنه يُشبه إضافة الشيء إلى نفسه، وأجازه الكوفيون في الكلام كله (أبو البقاء العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، 1416هـ ج1ص444) .

ورأى ابن مالك أن رأيه هو الصحيح لوروده في بعض الأحاديث النبوية الشريفة كالحديث الذي رواه البخاري في صحيحه، في وصف الدجال ، وفيه : (أعور عين اليمنى كأنها عنبة طافية) (البخاري ، الصحيح ، ج 6ص2606 حديث 6705) .

ورأى السيوطي مراعاة للخلاف : أنهما خلاف الأولى، وخلاف الأولى أيضًا النصب في أربع صور: أن تكون الصفة مجردة والمعمول بأل، أو مضاف إلى ما فيه أل، أو مضاف إلى ضمير الموصوف، أو مضاف إلى مضاف لضمير الموصوف نحو: حسن الوجه، وحسن وجه الأب، وحسن وجه، وحسن وجه أبيه، ووجه كونها خلاف الأولى أنها من إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي (جلال الدين السيوطي ، الاقتراح ، 1409هـ ، ص49) .

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

تقسيم الحكم النحوي إلى رخصة وغيرها :

قسّم بعض العلماء الحكم النحوي إلى رخصة وغيرها، والرخصة هاهنا ما جاز للشاعر استعماله للضرورة التي تتفاوت حسناً وقبحاً. فالضرورة المستحسنة هي التي لا تستهجن ولا تستوحش منها النفس (الحندود ، الضرورة الشعرية ، 1421هـ، ص 412) .

وذكر السيوطي أن الحكم النحوي ينقسم أيضًا إلى رخصة وغيرها، وأراد بالرخصة: ما جاز استعماله لضرورة الشعر، أي: ما جاز في الشعر مما لا يجوز استعمال نظيره في الكلام النثري الاختياري، وهو المعروف بالضرائر الشعرية، وأوضح أن هذه الضرائر ليست على درجة واحدة، بل هي تتفاوت حسنًا وقبحًا أي: أن النحويين حكموا على بعض الضرائر بالحسن، وعلى بعضها بالقبح. وقال: "وقد يلحق بالضرورة ما في معناها، وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج" (جلال الدين السيوطي ، الاقتراح ، 1409هـ ، ص 51) .

ومن الواضح أن السيوطي قد اختار مذهب سيبويه والجمهور في تعريف الضرورة الشعرية؛ فالضرورة الشعرية عند هؤلاء العلماء: ما جاز في الشعر مما لا يجوز نظيره في الكلام الاختياري مطلقًا، أي: سواء أكان للشاعر عنه مندوحة –أي: مهرب وسعة وفسحة– أم لم يكن له عنه مندوحة لماذا؟ لأنهم يَرَوْن أن الشعراء أُمراء الكلام، والضرورة هي مخالفة لسَنَن الكلام أي: لطريقة الكلام الاختياري، بالنسبة للإجراء على القواعد النحوية المعروفة، ولكن ليس معناها الخروج ألبتَّة عن قواعد اللغة ومقاييسها، فللضرورة عندهم حدود تنتهي إليها، وغاية تقف عندها، ومقاييس يلتزم الشعراء بها، نعم هي مُخَالِفة ومُخَالَفة لسنن الكلام المنثور، خارجة عن قوانينه بما للشعر من سمات معينة، وطبيعة منفردة تجعله خليقًا بأن يتخفَّف من قيود الكلام، لكن الشاعر مع ذلك يُراعي أن الشعر أحد نوعي التعبير اللغوي؛ فينبغي أن تتصل بين النوعين الأسباب، وأن تمتدَّ بينهما الوشائج، فلا ضرورة إلا وهناك صلة ما تربطها بالكلام النثري، وهذه الصلة هي التي تُعرف بوجه الضرورة، أو بعلة الضرورة، والمتتبّع لضرائر الشعر عند العرب يجد أن وجه الضرورة لا يكاد يخرج عن أحد أمرين :

ـ الأول : تشبيه ما وقع في الشعر بما وقع في الكلام النثري، كصرف ما لا ينصرف من الأسماء تشبيهًا له بما ينصرف في الكلام للتناسب، كتنوين "سلاسل" مع كونها على صيغة منتهى الجموع؛ لمناسبة ما بعدها في قول الله تعالى: {إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا}(الإنسان ، 4) ، وقال أبو كبير الهذلي (سيبويه ، الكتاب ، 1408هـ ج1ص56) :

مما حملنا به وهن عواقد ... حُبك النطاق فشب غير مهبل

وصف الشاعر رجلًا شهم الفؤاد، ماضيًا في الرجال ينزع إلى أبيه في الشَّبَه، والشاهد في البيت صرف عواقد، مع أنه على صيغة منتهى الجموع، فهو جمع عاقدة، وذلك للضرورة الشعرية (كمال الدين الأنباري ، الإنصاف ، 1424هـ ، ج 2ص399).

. الوجه الآخر للضرورة: ردُّ الأشياء إلى أصولها كفكّ المدغم الواجب إدغامه في الكلام كقول الشاعر:

مهلًا أعاذلَ قد جربت من خلقي ... أني أجود لأقوم وإن ضَنِنُوا

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

الواجب في الكلام أن يقال: وإن ضنُّوا بوجوب إدغام المثلين، فلما اضطر الشاعر فك الإدغام؛ رجوعًا إلى الأصل (أبو عبد الله الجذامي ، اللمحة في شرح الملحة ، 1424هـ ، ج2ص778) .

ومما يؤكد اختيار السيوطي لمذهب سيبويه والجمهور في الضرورة الشعرية إجازته أن يُلحَق بالضرورة ما في معناها، وهو الحاجة إلى تحسين النثر؛ فسيبويه والمبرد والسيرافي وابن عصفور وغيرهم كثير من النحويين قد أجازوا في بعض أنواع الكلام النثري ما جاز في الشعر، كالكلام المسجوع، والأمثال؛ لورود ذلك عن العرب. ففي حين منع جمهور البصريين حذف حرف النداء إذا كان المنادى نكرة مقصودة، ذكر سيبويه أنه قد يجوز بقلةٍ حذف ياء من النكرة المقصودة في الشعر فقال : "وقد يجوز حذف ياء من النكرة –أي: المقصودة– في الشعر، وقال العجاج (سيبويه ، الكتاب ، 1408هـ ج1ص330) :

جاري لا تستنكري عذيري

يريد: يا جارية، وقال في مثل: افتدي مخنوق، وأصبح ليل، وأطرق كرى" ، وهكذا أدخل سيبويه الأمثال في حيّز ما يُستجاز في الشعر.

وقال المبرد في (المقتضب): "والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها" (أبو العباس بالمبرد ، المقتضب ، ج4ص261) ، واستطرد السيوطي فقال: "فالضرورة الحسنة ما لا يستهجن، ولا تستوحش منه النفس يُريد ما لا يستقبح، أو يعاب، أو تنفر منه النفس" وضرب لذلك ثلاثة أمثلة من غير استشهاد عليها، وهي صرف ما لا ينصرف كبيت أبي كبير الهذلي الذي أوردناه فيما سبق، وقصر الجمع الممدود كقول الشاعر (ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ج3ص157) :

فلو أن الأطبّا كان حولي ... وكان مع الأطباء الأُسَاة

فقصر الشاعر الأطباء في الشطر الأول من البيت، وهو جمع طبيب، كما أنه أيضًا اكتفى بالضمة عن واو الجماعة في قوله: كانوا، وهي ضرورة أخرى في البيت (كمال الدين الأنباري ، الإنصاف ، 1424هـ ، ج .2ص620)، وإن لم يذكرها السيوطي في (الاقتراح) .

عناية النحويين بأحكام النحو :

يقول ابن خلدون واصفاً بواكير عناية العلماء في وضع أحكام النحو والعناية بها : "فلما جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدول، وخالطوا العجم، تغيرت تلك الملكة بما ألقي إليها السمع من المخالفات التي للمتعربين، والسمع أبو الملكات اللسانية، ففسدت بما ألقى إليها مما يغايرها لجنوحها إليه باعتياد السمع، وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا ويطول العهد بها فينغلق القرآن والحديث على المفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه مثل "أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمبتدأ مرفوع"، ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات فاصطلحوا على تسميته إعرابا وتسمية الموجب لذلك التغير عاملا، وأمثال ذلك، وصارت كلها اصطلاحات خاصة بهم فقيدوها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم مخصوصة، اصطلحوا على تسميتها بعلم النحو" (ابن خلدون ، تاريخ ابن خلدون ، 1981م ، ج1ص754) .

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

ويرجع العلماء إلى أن العناية الأولى بوضع أحكام النحو ترجع إلى أبي الأسود الدؤلي بإشارة من سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو ما أشارت إليه الباحثة عند الحديث عن نشأة علم النحو وتطوره ، وظل النحو النظري في طور النشوء والتكوين حيث ظهر رواد مدرسة البصرة من تلاميذ أبي الأسود الذين نشروا النحو في البصرة، وتخرج على أيديهم وأيدي تلاميذهم طبقات من أعلام النحو رفعوا بناء المذهب البصري على أسس متينة وقواعد محكمة (الأفغاني ، من تاريخ النحو العربي ، ص 34) .

ويرى شوقي ضيف أن الخليل بن أحمد الفراهيدي هو المؤسس الحقيقي لمذهب البصرة النحوي ولعلم النحو العربي بمعناه الدقيق، وقد صور في تضاعيف ذلك إقامته لصرح النحو بكل ما يتصل به من فكرة العوامل والمعمولات، وبكل ما يسنده من سماع وتعليل وقياس سديد، مع بيان ما امتاز به من علم بأسرار العربية وتذوق لخصائصها التركيبية (شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص 5).

وخلف الخليل على تراثه تلميذه سيبويه الذي تمثل آراءه النحوية تمثلا غريبا رائعا، نافذا منها إلى ما لا يكاد يحصى من الآراء، فإذا هو يسوي من ذلك "الكتاب" آيته الكبرى، وقد بلغ من إعجاب الأسلاف به أن سموه "قرآن النحو" (الغرناطي الأندلسي، الإحاطة في أخبار غرناطة ، 1424هـ ، ج3ص36) وكأنما أحسوا فيه ضربا من الإعجاز، لا لتسجيله فيه أصول النحو وقواعده تسجيلا تاما فحسب، بل أيضا لأنه لم يكد يترك ظاهرة من ظواهر التعبير العربي إلا أتقنها، فقها وعلما وتحليلاً (شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص 5) .

وحمل "الكتاب" عن سيبويه تلميذه الأخفش الأوسط، وأقرأه تلاميذ بصريين في مقدمتهم المازني، وتلاميذ كوفيين في مقدمتهم الكسائي، وكان لهِجا بالاعتراض على سيبويه والخليل، مما جعله ينفذ إلى كثير من الآراء، وخاصة أنه كان يفسح للغات الشاذة، هو بذلك يعد الإمام الحقيقي وغيره من أئمة المذهب الكوفي. وكان يعنى بالدفاع عن القراءات المشتملة على بعض الشذوذ والاحتجاج لها بأشعار العرب الفصحاء. وقد بينت في مواطن أخرى أن الفراء إمام المذهب الكوفي بعد الكسائي، هو أول من تعرض للقراءات الشاذة بالإنكار العنيف، وتابعه في ذلك المازني وتلميذه المبرد آخر أئمة المذهب البصري النابهين (شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص 5).

وقد استطاع الكسائي وتلميذه الفراء أن يستحدثا في الكوفة مدرسة نحوية تستقل بطوابع خاصة من حيث الاتساع في الرواية، ومن حيث بسط القياس وقبضه، ومن حيث وضع بعض المصطلحات الجديدة، ومن حيث رسم العوامل والمعمولات. وتوسع الفراء خاصة في تخطئة بعض العرب وإنكار بعض القراءات الشاذة، وكان ينفذ أحيانا إلى أحكام لا تسندها الشواهد والأمثلة، وهو يعد بحق إمام الكوفيين، فثعلب غير ثعلب إنما كانوا شارحين لآرائه ومفسرين (شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص 5).

ومعروف أنه لكي يصاغ علم صياغة دقيقة لا بد له من اطراد قواعده، وأن تقوم على الاستقراء الدقيق، وأن يكفل لها التعليل وأن تصبح كل قاعدة أصلا مضبوطا تقاس عليه الجزئيات قياسا دقيقا ، وكل ذلك نهض به ابن أبي إسحاق وتلاميذه البصريون، أما من حيث الاطراد في القواعد فقد تشددوا فيه تشددا جعلهم يطرحون الشاذ ولا يعولون عليه في قليل أو كثير، وكلما اصطدموا به خطئوه أو أولوه. وأما من حيث الاستقراء فقد اشترطوا صحة المادة التي يشتقون منها قواعدهم، ومن أجل ذلك رحلوا إلى أعماق نجد وبوادي الحجاز وتهامة يجمعون تلك المادة من ينابيعها الصافية

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

التي لم تفسدها الحضارة، وبعبارة أخرى: رحلوا إلى القبائل المتبدية المحتفظة بملكة اللغة وسليقتها الصحيحة، وهي قبائل تميم وقيس وأسد وطيئ وهذيل وبعض عشائر كنانة (جلال الدين السيوطي ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، 1418هـ ، ج1ص211).

وأضافوا إلى هذا الينبوع الأساسي ينبوعا بدويا زحف إلى بلدتهم من بوادي نجد، وهو نفر من الأعراب الكاتبين قدم إلى البصرة واحترف تعليم شبابها الفصحى السليمة وأشعارها وأخبار أهلها. وفي الفهرست لابن النديم ثبت طويل بأسماء هؤلاء المعلمين من الإعراب الذين وثّقهم علماء البصرة وأخذوا عنهم كثيرا من المادة اللغوية والنحوية سجلوها في مصنفاتهم (ابن النديم ، الفهرست : ، 1978م ، ص71) .

وكان القرآن الكريم وقراءاته مدداً لا ينضب لقواعدهم، وتوقف نفر منهم إزاء أحرف قليلة في القراءات لا تكاد تتجاوز أصابع اليد الواحدة، وجدوها لا تطرد مع قواعدهم، بينما تطرد معها قراءات أخرى آثروها، وتوسع في وصف ذلك بعض المعاصرين، فقالوا: إنهم كانوا يردون بعض القراءات ويضعفونها، كأن ذلك كان ظاهرة عامة عند نحاة البصرة مع أنه لا يوجد في كتاب سيبويه نصوص صريحة مختلفة تشهد لهذه التهمة الكبيرة .

وقد سبق الأخفش الأوسط الكوفيين المتأخرين إلى التمسك بشواذ القراءات والاستدلال عليها من كلام العرب وأشعارهم. وفي الحق، إن بصريي القرن الثالث هم الذين طعنوا في بعض القراءات، وهي أمثلة قليلة لا يصح أن تتخذ منها ظاهرة ولا خاصة عامة، وقد كانوا يصفونها بالشذوذ ويؤولونها ما وجدوا إلى التأويل سبيلاً ، (شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص 19).

وكانوا لا يحتجون بالحديث النبوي ولا يتخذونه إماما لشواهدهم وأمثلتهم؛ لأنه روي بالمعنى إذ لم يكتب ولم يدون إلا في المائة الثانية للهجرة، ودخلت في روايته كثرة من الأعاجم، فكان طبيعيا أن لا يحتجوا بلفظه وما يجري فيه من إعراب، وتبعهم نحاة الكوفة، وفي ذلك يقول أبو حيان: " إن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمرو والخليل بن أحمد وسيبويه من أئمة البصريين والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يحتجوا بالحديث، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين" (جلال الدين السيوطي ، همع الهوامع ، ج1ص 105) .

وأما من حيث القياس والتعليل فقد توسعوا فيهما، إذ طلبوا لكل قاعدة علة، ولم يكتفوا بالعلة التي هي مدار الحكم فقد التمسوا عِلَلا وراءها. وقانون القياس عام، وظلاله مهيمنة على كل القواعد إلى أقصى حد، بحيث يصبح ما يخرج عليها شاذا، وبحيث تفتح الأبواب على مصاريعها ليقاس على القاعدة ما لم يسمع عن العرب ويحمل عليها حملا، فهي المعيار المحكم السديد ، (شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص 20).

وعلى هذه الشاكلة شادت البصرة صرح النحو ورفعت أركانه، بينما كانت الكوفة مشغولة عن ذلك كله، على الأقل حتى منتصف القرن الثاني للهجرة، بقراءات الذكر الحكيم ورواية الشعر والأخبار، وقلما نظرت في قواعد النحو إلا ما سقط إلى بعض أساتذتها من نحاة البصرة إذ كانوا يتتلمذون لهم ويختلفون إلى مجالس محاضراتهم وإملاءاتهم ، وكان القدماء يعرفون ذلك معرفة دقيقة، فنصوا عليه بعبارات مختلفة، من ذلك قول ابن سلام: "وكان لأهل البصرة في العربية قدمة، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية" (ابن سلّام الجمحي ، طبقات فحول الشعراء : ، ج1ص12) .

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

ويصرح ابن النديم في هذا المجال تصريحا أكثر وضوحا إذ يقول في حديثه عن نحاة الكوفة والبصرة: "إنما قدمنا البصريين أولا؛ لأن علم العربية عنهم أخذ" (ابن النديم ، الفهرست : ، 1978م ، ص102) .

وحاول بعض المستشرقين أن يصلوا بين نشوء النحو في البصرة والنحو السرياني واليوناني الهندي، غير أنه لا يمكن إثبات شيء من ذلك إثباتا علميا وخاصة أن النحو العربي يدور على فكرة العامل وهي لا توجد في أي نحو أجنبي، وكل ما يمكن أن يقال: إنه ربما عرف نحاة البصرة الأولون أن لبعض اللغات الأجنبية نحوا، فحاولوا أن يضعوا نحوا للعربية راجعين في ذلك إلى ملكاتهم العقلية التي كانت قد رقيت رقيا بعيدا بتأثير ما وقفوا عليه من الثقافات الأجنبية، وخاصة الفلسفة اليونانية وما يتصل بها من المنطق، مما دعم عقولهم دعما قويا، وجعلها مستعدة لأن تستنبط قواعد النحو وعلله وأقيسته ، (شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص 20).

الخاتمة :

وبعد تناول هذه الورقة الحكم النحوي وأنواعه وعناية النحاة به وصلت الباحثة إلى ما يلي من النتائج:

النتائج :

. الحكم هو إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً ، وقيل الحكم بالشيء أن تقضي بأنه كذا، أو ليس بكذا، سواء ألزمت ذلك غيره أو لم تلزمه .

. عرّف النحويون الحكم النحوي بأنه " كل ما يثبت للكلمة أو التركيب من بناء أو إعراب ، أو تقديم أو تأخير أو غير ذلك مما يجعله جارياً على سمت كلام العرب " .

. اتخذ النحاة في تصنيف الأحكام وتعيين مصطلحاتها تتبع الظواهر اللغوية ومنهج ً الاستقراء وجمع المتشابهات وملاحظة اختلاف الجزئيات ثم تصنيف الأحكام في ضوء المادة المروية المجموعة إلى أحكام بعضها يرتبط بالكم وأخرى ترتبط بالنوع .

. ينقسم الحكم النحوي إلى: واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء ، وقسّم بعض العلماء أيضاً الحكم النحوي إلى رخصة وغيرها، والرخصة هاهنا ما جاز للشاعر استعماله للضرورة التي تتفاوت حسناً وقبحاً ، فالضرورة المستحسنة هي التي لا تستهجن ولا تستوحش منها النفس .

. يرجع العلماء إلى أن العناية الأولى بوضع أحكام النحو ترجع إلى إبي الأسود الدؤلي بإشارة من سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو ما أشارت إليه الباحثة عند الحديث عن نشأة علم النحو وتطوره ، وظل النحو النظري في طور النشوء والتكوين حيث ظهر رواد مدرسة البصرة من تلاميذ أبي الأسود الذين نشروا النحو في البصرة، وتخرج على أيديهم وأيدي تلاميذهم طبقات من أعلام النحو رفعوا بناء المذهب البصري على أسس متينة وقواعد محكمة .

التوصيات :

من توصيات البحث :

. ضرورة العناية بالدراسات المتعلقة بالأحكام النحوية ودراسة جهود الأئمة السابقيين في هذا الجانب .

. العناية بإفراد أنواع الحكم النحوي بدراسة علمية ومنهجية مفصلة .

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

المصادر والمراجع :

أولا: القرآن الكريم القرآن الكريم .

ثانيا :الكتب والمؤلفات:

1/ ابن الحاجب ، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي ،الكافية في علم النحو ، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر ، مكتبة الآداب – القاهرة ، الطبعة الأولى، 2010 م .

2/ ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، تاريخ ابن خلدون المسمى : العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، دار الكتاب اللبناني 1981م .

3/ ابن عطية ، جرير بن عطية ، الديوان ، شرح محمد بن حبيب : تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف مصر، الطبعة الثالثة .

4/ ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن المصري ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، الطبعة العشرون 1400 هـ – 1980 م .

5/ ابن فارِس ، أبو الحسين أحمد بن فارِس بن زكَرِيّا ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق : عبد السَّلام محمد هَارُون ، اتحاد الكتاب العرب ، الطبعة الأولى : 1423 هـ 2002م .

6/ ابن مالك ، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى، 1420 هـ – 2000 م .

7/ ابن مالك ، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك ، شرح التسهيل ، تحقيق: عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الأولى 1410هـ .

8/ ابن مالك ، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك ، شرح الكافية الشافية ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة الطبعة الأولى .

9/ ابن النديم ، محمد بن إسحاق ،الفهرست ، دار المعرفة ، بيروت 1978م .

10/ أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف بن علي بن حيان أثير الدين ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، تحقيق: حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق ، الطبعة الأولى .

11/ أبو العرفان الصبان ، محمد بن علي الشافعي ، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ، دار الكتب العلمية ، بيروت–لبنان ، الطبعة الأولى 1417 هـ –1997م .

12/ الأصفهاني ، الحسين بن محمد الراغب ، المفردات في غريب القرآن ، دار المعرفة بيروت .

13/ الأفغاني ، سعيد بن محمد بن أحمد ، من تاريخ النحو العربي ، مكتبة الفلاح للطباعة والنشو التوزيع ، بيروت.

14/ برهان الدين ، إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية ، تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهلي ، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ، أضواء السلف – الرياض ، الطبعة الأولى، 1373 هـ – 1954 م.

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

15/ الجذامي ، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر ، أبو عبد الله، ابن الصائغ ،اللمحة في شرح الملحة ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى، 1424هـ/2004م .

16/ الجرجاني ، علي بن محمد بن علي ، التعريفات ، الناشر : دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة الأولى ، 1405هـ ، تحقيق : إبراهيم الأبياري .

17/ الجرجاويّ ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد ، دار الكتب العلمية –بيروت– الطبعة الأولى 1421هـ– 2000م .

18/ الجمحي ، محمد بن سلّام (بالتشديد) بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله ، طبقات فحول الشعراء ، تحقيق: محمود محمد شاكر ، دار المدني – جدة .

19/ الجَوجَري ، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الشافعي ،شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى، 1423هـ/2004م .

20/ الحندود ، إبراهيم بن صالح ، الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك ، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة – 1421هـ/2001م .

21/ السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين ، الاقتراح في أصول النحو وجدله ، حققه وشرحه: محمود فجال، دار القلم، دمشق ، الطبعة الأولى، 1409هـ – 1989 م .

22/ السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق : فؤاد علي منصور ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى، 1418هـ 1998م .

23/ السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية – مصر .

24/ الشاطبي ، إسحاق إبراهيم بن موسى ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ، أبو تحقيق محمد إبراهيم البنا وآخرون ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة،الطبعة الأولى، 1428 هـ – 2007 م .

25/ ضيف ، أحمد شوقي عبد السلام ضيف ، المدارس النحوية ، نشر دار المعارف ، القاهرة .

26/ العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين ، اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق: عبد الإله النبهان ، دار الفكر – دمشق ، الطبعة الأولى، 1416هـ 1995م .

27/ عيد ، محمد ، النحو المصفى ، نشر مكتبة الشباب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة .

28/ الغرناطي ، محمد بن عبد الله بن سعيد ، الأندلسي، أبو عبد الله لسان الدين بن الخطيب ، الإحاطة في أخبار غرناطة ، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى، 1424هـ .

مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

29/ الغلاييني ، مصطفى بن محمد سليم ، جامع الدروس العربية ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ، الثامنة والعشرون، 1414 هـ – 1993 م .

30/ الكرمى المقدسي ، مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الحنبلى ، دليل الطالبين لكلام النحويين ، نشر إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية – الكويت، 1430 هـ – 2009 م .

31/ كمال الدين الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة: الأولى 1424هـ– 2003م .

32/ المبرد ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، المقتضب ، أبو العباس ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب. – بيروت .